

## قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته

د.عبد المالك بضياف(\*)

### ملخص البحث

تواجه الاقتصاديات العربية تحديات كبرى في ظل الانفتاح والاندماج بالسوق العالمي وما يعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية ومنافسة حادة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أصبحت عملية بناء وتطوير القدرة التنافسية من خلال تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة ملحة لرفع قدرة الاقتصاديات العربية على تحسين أدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي، نحاول في هذه الدراسة تقييم التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية من خلال قياس وتحليل التدفقات المترتبة على المتغيرات التي تعتبر أساس القياس.

### Measurement of Arab economic integration and analysis of its mechanisms

Dr. Abed Almalek Bidyaf

### ABSTRACT

The Arab economies facing major challenges in the light of openness and integration into the global market and what this means of economic pressure and competition from developed and developing countries alike, the process of building and development of competitiveness through the activation of joint Arab economic action is an urgent need to increase the ability of Arab economies to improve their performance under the opening to the outside world and to achieve sustainable economic growth and social well-being, we try in this study was to evaluate the economic integration among Arab countries through measurement and analysis of flow effects on the variables that are the basis of measurement.

---

(\*) مدرس في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة الجزائر.

## مقدمة

حضي موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي بمكانة متميزة في الاهتمامات العامة للدول العربية، إذ تعد من بين أولى التجمعات الإقليمية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها في إطار مراحل تاريخية مختلفة امتدت لأكثر من نصف قرن، من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات الجماعية الهادفة إلى تحرير التبادل التجاري كمرحلة أولى تلاها التوقيع على اتفاقيات جماعية أخرى تهدف إلى توحيد سياسات التجارة الخارجية وكذا السياسات المالية والنقدية، والضرائب وتشريعات العمل، وعقد الاتفاقيات والصفقات مع الدول الأخرى بصورة جماعية، إضافة إلى حرية انتقال الأشخاص دون قيود ومساواة في الإقامة والعمل والتملك، وبالرغم من تعدد وتنوع هذه الاتفاقيات إلا أن هذا التكامل والتعاون مازال أدنى من مستوى الطموحات المرجوة والجهود المبذولة، نحاول في هذه الدراسة قياس التكامل الاقتصادي فيما بين الاقتصاديات العربية من خلال مؤشر معد من طرف الباحث.

### بناء مؤشر التكامل الاقتصادي الإقليمي:

على الرغم من أن مؤشر التكامل الاقتصادي الإقليمي المقترح من طرفنا يشبه مؤشر "ESCWA"، فإنه يختلف عليه في عدة نقاط ذات أهمية بالغة في تحليل وتقييم التكامل الاقتصادي الإقليمي بشكل أعمق وأدق، وهي:

**أولاً:** ينطلق المؤشر من خمسة متغيرات جزئية، تشكل المركب الرئيسي للمؤشر، ويختلف بعضها عن تلك المقدمة من طرف الاسكوا، وهي:

1- التجارة العربية البينية (Inter-Arab trade): مجموع الصادرات إلى كافة الدول العربية والواردات من كافة الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- الاستثمار العربي البيني (Inter-Arab investment): مجموع تدفقات الاستثمارات الداخلة من مصدر عربي وتدفقات الاستثمارات إلى كافة الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

3- تحويلات العاملين العرب البينية (The remittances of the inter-Arab): مجموع تدفقات تحويلات العاملين الداخلة والخارجة ما بين الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

4- السياحة العربية البينية\* (Inter-Arab tourism revenues): الإيرادات السياحية البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

5- المساعدات الرسمية العربية البينية للتنمية- (Assistance for development of inter-Arab): مجموع المساعدات الداخلة والخارجة من وإلى كافة الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

**ثانياً:** يتم تقدير الأوزان النسبية لهذه المتغيرات الفرعية الست في بناء المؤشر الإجمالي، انطلاقاً من تحديد نسبة مساهمة كل متغير لإجمالي الدول العربية من المجموع الإجمالي للمتغيرات الست في الدول العربية لسنة ما.

**ثالثاً:** يكون تحديد هذه الأوزان كل سنة ولا يمكن اعتبارها أوزاناً ثابتة.

**رابعاً:** يتم حساب مؤشر التكامل المقترح انطلاقاً من مجموع هذه المؤشرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة عربية وما يمثله ذلك من وزن نسبي في المؤشر الإجمالي. تحليل المتغيرات المستخدمة في المؤشر:

– التجارة العربية البينية:

سجل متوسط قيمة التجارة البينية\* سنة 2008 زيادة بنسبة 22.5% ليصل إلى حوالي 82.5 مليار دولار، وتعتبر نسبة الزيادة لسنة 2008 أقل من متوسط الزيادة السنوية التي تحققت خلال الفترة ( 2000-2007) والتي قدرت بنسبة 25.8% ومن متوسط الزيادة السنوية خلال الفترة (2004 – 2005) والتي قدرت بنسبة 39.15% التي تمثل أعلى زيادة نتيجة بداية تطبيق الإعفاءات الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي تزامناً مع دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التطبيق العملي<sup>1</sup> – أنظر الجدول (01) –

الجدول (01): أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة 2000 – 2008 (مليار دولار).

الفترة 2000 – 2008									البيان	
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000		
82.5	67.3	56	46.1	33.8	23.6	20.5	17.2	15.9	(1)	التجارة البينية
22.5 %	%20.3	%21.5	36.3%	42%	%15	%19.7	%8.1	14.5%	(2)	
86.8	70.7	58.5	48.1	36.1	25.5	20.9	17.3	16.1	(1)	الصادرات
22.9 %	%20.9	%21.5	%33.4	%42.1	%21.7	%21.3	%7.5	%13.7	(2)	البينية
78.2	64	53.5	44	31.5	21.8	20.2	17.1	15.7	(1)	الواردات
22.2 %	%19.7	%21.5	%39.7	%41.9	%8	%18	%8.8	%15.3	(2)	البينية

(1): القيمة (مليار دولار)، (2): معدل التغير السنوي (%).

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، ص:07،

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص:141.

الملاحظ أن قيمة الصادرات البينية قد ارتفعت بنسبة 22.9 % لتبلغ 86.8 مليار دولار نهاية 2008 في حين ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 22.2 % لتصل إلى 78.2 مليار دولار، أما على صعيد مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية فقد شكلت حصة الصادرات البينية نحو 8.3 % من الصادرات العربية الإجمالية سنة 2008 أما الواردات البينية فشكلت نحو 11.1 % من الواردات الإجمالية - أنظر الجدول (02)-

قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته  
د.عبد المالك بضياف

الجدول (02): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية للفترة 2004-2008

(نسبة مئوية)

متوسط الفترة	2008	2007	2006	2005	2004	
8.7	8.3	8.9	8.6	8.6	9	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية
12	11.1	12.1	13.3	12.6	10.9	نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص: 142 .

أما على صعيد الدول، فتساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لإحدى عشرة دولة عربية بحصص أعلى من متوسط حصة الصادرات البينية ( 8.3%) في الصادرات العربية الإجمالية سنة 2008، حيث تتراوح هذه النسب بين 9.7% في تونس و 75% في الصومال من صادراتهما الإجمالية، وتشكل الأسواق العربية أهمية كبيرة بالنسبة لصادرات كل من لبنان والأردن حيث تبلغ حصة صادراتهما إلى الدول العربية 47% و 41.7% من صادراتهما الإجمالية على التوالي، بينما تساهم الصادرات البينية لكل من موريتانيا، ليبيا، الجزائر والمغرب إلى الدول العربية بنسب متواضعة تتراوح ما بين 2.1% و 3.7% من الصادرات الإجمالية لهذه الدول، أما فيما يخص الواردات البينية فتساهم واردات كل من البحرين، الصومال واليمن من الدول العربية بحصة تتراوح بين 40.8% و 46.9% من وارداتها الإجمالية، كما تساهم الواردات البينية في الواردات الإجمالية لتسع دول أخرى بحصص أعلى من متوسط حصة الواردات البينية ( 11.1%) في الواردات العربية الإجمالية حيث تتراوح هذه الحصص بين 12.8% في المغرب و 33.5% في الأردن، وتعتبر الجزائر وليبيا أقل الدول العربية اعتمادا على الاستيراد من الأسواق العربية بنسب تتراوح بين 3.2% و 4.2% و 4.9% على التوالي أ .

وفي إطار توصيف اتجاهات التجارة البينية للدول العربية نجد أن عامل التقارب الجغرافي يساهم بشكل واضح في تركيز التجارة فيما الدول العربية، فنجد مثلا صادرات تونس تركزت في دولتين متجاورتين هما الجزائر وليبيا بنسبة 68% من صادراتها البينية، أما صادرات الجزائر البينية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس والمغرب ومصر بنسبة 89%، أما قطر وعمان فقد تركزت صادراتهما البينية في الإمارات والسعودية بنسبة 87% و 74% على التوالي، كما تركزت صادرات موريتانيا البينية في الجزائر بنسبة 51%. وفي جانب اتجاهات الواردات البينية، فقد تركزت واردات الأردن من الدول العربية في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 65%، و تركزت واردات البحرين البينية في السعودية بنسبة 84% و واردات قطر من الإمارات والسعودية بنسبة 74%، ويعتبر لبنان أكثر الدول العربية تنوعا في مصادر وارداته من الدول العربية حيث يستورد من خمس دول عربية بنسب تتراوح بين 12.5 و 23% من وارداته البينية.

فيما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة العربية البينية، ومع أنه يفترض أن الهيكل السلعي للصادرات البينية هو نفسه الهيكل الساعي للواردات البينية، فإن الاعتماد على الهيكل السلعي للصادرات البينية يشير إلى زيادة النسبة للوقود المعدني و المواد الخام في التجارة العربية البينية بنسبة 59.6% مقابل 13.3% للأغذية والمشروبات و 12.5% للمصنوعات و 10.1% للمنتجات الكيماوية و 4.2% للآلات ومعدات النقل<sup>p</sup>، أنظر الجدول ر: (03).

الجدول (03): الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية للفترة 2004 – 2008

(نسبة مئوية) .

السنوات				البيان
2008	2007	2005	2004	
59.6	58.9	57.7	56.7	المواد الخام و الوقود المعدني
13.3	13	17.2	17.5	الأغذية و المشروبات
10.1	9.5	14.1	14.2	المواد الكيماوية
12.5	13	6	6.3	المصنوعات

قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته  
د. عبد المالك بضياف

4.2	4.5	5	5.3	الآلات و المعدات
-----	-----	---	-----	------------------

**المصدر:** من إعداد الباحث استنادا إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006، ص: 149،  
التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص: 144.

**– الاستثمارات العربية البينية:**

شكلت الاستثمارات العربية البينية نسبة 29,75% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الدول العربية سنة 2007 وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 35%، وفي واقع الأمر فإن تدفقات الاستثمارات فيما بين الدول العربية تعتبر مركزة بشدة حيث تستحوذ الدول الخليجية على أكثر من 94% من الاستثمارات البينية المتجهة إلى الدول العربية، ويمكن تفسير ضعف الاستثمارات العربية البينية إلى توجيهها نحو قطاعات ذات عائد مرتفع ومخاطر أقل مثل قطاع السياحة والعقارات والخدمات<sup>N</sup>، كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول (04): الاستثمارات العربية البينية حسب القطاعات سنتي 2007 – 2008**

القطاع	النسبة من إجمالي الاستثمارات البينية (%)	
	2007	2008
الزراعة	6	3
الصناعة	12	28
العقارات	35	4
التجارة	3	3
الخدمات	44	62

**المصدر:** من إعداد الباحث استنادا إلى: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، ص: 55، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص: 79.

رغم تذبذب الاستثمارات العربية البينية –التي ترتبط في الأساس بالعائدات النفطية– إلا أن هناك اتجاه نحو الارتفاع وذلك ناجم عن ارتفاع السيولة في البنوك العربية من جهة وانخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض الدول العربية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (05): الأهمية النسبية للاستثمارات العربية البينية ونسبتها من الاستثمار الأجنبي المباشر (سنوات مختارة)

2008	2007	2006	2005	2004	2002	1998	البيان
34030	13669.4	16846.8	12647.2	5898	2447	2193	الاستثمارات العربية البينية (مليون دولار)
35	29.75	27.43	34.32	23.87	26.24	39.5	الاستثمارات العربية البينية (% من التدفقات)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، ص:162، مجلة جسر التنمية، عدد ديسمبر 2009، ص ص:5،4، الاسكوا 2008، ص:22 .  
على سعيد التوصيف القطري نجد أن الاستثمارات العربية البينية تساهم بشكل كبير من التدفقات الاستثمارية المباشرة لعدد من الدول العربية حيث تبلغ هذه النسبة 43.67% في الأردن، 18.07% في الإمارات، 71.46% في تونس، 56.59% في السودان، 29.15 في السعودية و 32.6% في مصر، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول (06): نسبة الاستثمار البيني من إجمالي التدفقات في دول عربية مختارة

المستثمرون الرئيسيون	الاستثمارات العربية البينية		السنة	الدولة
	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)		
البحرين، السعودية، العراق	43.67	845.9	2007	الأردن
الكويت، السعودية، لبنان	18.07	2316	2006	الإمارات
ليبيا، الإمارات، الكويت	71.46	2366.8	2006	تونس

قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته  
د. عبد المالك بضياف

الجزائر	2005	260.6	24.11	الإمارات، مصر
ليبيا	2007	301.3	11.86	تونس، الأردن، الكويت
السودان	2006	2004	56.59	السعودية، مصر، الأردن
عمان	2006	564.7	34.10	الإمارات، الكويت، قطر
لبنان	2007	3342.8	95.9	السعودية، الكويت، الإمارات
مصر	2006	3273.6	32.6	الكويت، الإمارات، السعودية
المغرب	2006	350.1	14.29	الإمارات، الكويت، السعودية
السعودية	2007	7088	29.15	البحرين، سوريا، مصر
اليمن	2007	89.5	19.28	السعودية، مصر، لبنان

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، 2007، الاسكوا 2008 .

إذا نظرنا إلى مدى فاعلية تدفقات الاستثمارات العربية البينية من منظور إنمائي تكاملي نجد أن حجم هذه التدفقات ومردودها الإنمائي والتكاملي محدود للغاية ولا يرقى إلى مستوى طموحات التنمية التكاملية العربية، فنلاحظ التركيز الكبير لتلك التدفقات في مجال الخدمات على حساب الزراعة والصناعة وهو ما يشير بصورة واضحة إلى أن هذا النمط من الاستثمارات العربية يتكامل بدرجة عالية مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدمت للمنطقة خلال السنوات الأخيرة، من ناحية أخرى يلاحظ النمو غير العادل لتوزيع هذه الاستثمارات من حيث ارتفاع وتيرة الاستثمار العقاري\* الأمر الذي يشير إلى وجود فقاعة عقارية هائلة في معظم الأسواق العقارية العربية<sup>٥</sup>.

ويمكن إبراز المعوقات الأساسية التي ساهمت في تدني حجم الاستثمارات العربية البينية مقارنة بمناطق إقليمية أخرى، وعدم توطين رأس المال العربي في الدول العربية، من خلال الآتي<sup>٥</sup>:

- 1- السياسات التشريعية الاقتصادية في مجال الاستثمارات تمتاز بعدم الاستقرار واللا يقين، مما ساهم في تخوف أصحاب رؤوس الأموال العربية من استثمار أموالهم في المنطقة، لأن الاستقرار التشريعي والقانوني يؤدي إلى تشجيع قيام المشروعات الكبرى التي تساهم فعلا في تحقيق التنمية.
- 2- غياب الثقة في المناخ الاستثماري السائد في الدول العربية يساهم بشكل فعال في هروب رؤوس الأموال العربية للخارج (حوالي 2400 مليار دولار حسب تقدير مجلس الوحدة العربية)، واقتصرت الاستثمارات العربية البينية على بعض الاستثمارات الشكلية و الوقتية التي ليس لها تأثير كبير على التقدم و التطور الاقتصادي العربي وكذلك لا تتناسب مع إمكانيات الوطن العربي.
- 3- عدم وجود قانون موحد وشامل وواضح لطبيعة وأهداف الاستثمارات العربية في الدول العربية.
- 4- فرض أغلب الدول العربية قيودا على حرية تحويل ونقل أرباح المستثمرين إلى الخارج والمطالبة بتدوير هذه الأرباح.
- 5- عدم تفعيل اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية التي صادق عليها مؤتمر قمة عمان 1980.

#### 4 - السياحة العربية البينية:

تمثل السياحة مصدرا مهما من مصادر الدخل الوطني للعديد من الدول العربية، فهي تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية و أحد أهم الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة إيرادات النقد الأجنبي بالإضافة إلى التشابك القائم بينها و بين مجمل الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا أن الملاحظ رغم امتلاك الدول العربية مقومات سياحية كبيرة تؤهلها أن تكون من أكثر مناطق العالم جذبا للسياح إلا أن حصة العالم العربي من إجمالي السياحة العالمية لا تتجاوز نسبة 5%\*، حيث بلغ عدد السياح القادمين إلى الدول العربية سنة 2005 نحو 51 مليون سائح تركزوا في خمسة دول رئيسية تشكل في المتوسط

قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته  
د. عبد المالك بضياف

حوالي 70% من جملة عدد السياح في الدول العربية و هي : مصر، السعودية، تونس، المغرب و الإمارات<sup>٥</sup>.

على صعيد السياحة البينية<sup>\*\*</sup>، و رغم أن بيانات منظمة السياحة العالمية تشير إلى أن السياحة في العالم هي 75% سياحة بينية و 25% هي سياحة بعيدة، فإن السياحة البينية بالنسبة للدول العربية لا تشكل سوى 42% مقابل 58% سياحة بعيدة وافدة، على العكس في مناطق أخرى حيث نجد أن السياحة البينية في الإتحاد الأوربي تشكل 88% مقابل 12% سياحة بعيدة، و في شرق آسيا و الباسفيك تشكل 79% مقابل 21% سياحة بعيدة<sup>٥</sup>. و يرجع انخفاض السياحة العربية البينية إلى عدة عوامل منها ارتفاع تكلفة الإقامة في بعض الدول العربية خصوصا في ظل المنافسة الكبيرة التي تشكلها دول آسيوية مثل ماليزيا، و كذلك إلى نقص عدد الرحلات الجوية وبعض المشاكل الخاصة بالأمن و عدم وجود بنية تحتية ملائمة، إضافة إلى اعتماد بعض الدول العربية على السياحة غير العربية مثل المغرب حيث لا تمثل السياحة العربية إلا 1%، و الجزائر حيث لا تزيد هذه النسبة عن 8%، ومصر بنسبة 19%، - أنظر الملحق رقم (09) - .

تمثل السياحة العربية البينية مصدرا مهما للدخل في عدد كبير من الدول لعربية، ففي سنة 2006 شكل دخل السياحة العربية البينية في الأردن 966 مليون دولار أي ما يعادل 47% من إيرادات السياحة الإجمالية، وفي لبنان أكثر من 2 مليار دولار بنسبة 43% من إيرادات السياحة الإجمالية، و في اليمن حوالي 122 مليون دولار بنسبة 67% من إجمالي إيرادات السياحة، و في تونس أكثر من 765 مليون دولار أي ما يعادل 33.61% من إجمالي الإيرادات السياحية<sup>٥</sup>.

إن عملية تنمية السياحة البينية و تطويرها في الوطن العربي تساهم تحقيق الايجابيات الاقتصادية والاجتماعية وفق الاعتبارات التالية<sup>أ</sup>:

1 - يمكن اعتبار السياحة العربية البينية سياحة داخلية، أي داخل الوطن العربي الكبير، ولذلك فإن أي مبالغ يصرفها السياح العرب في هذا الإطار لا ينبغي اعتبارها هدرا للثروة الوطنية إذ أنها

تحقق زيادة في الدخل الوطني لدول عربية بطريقة مباشرة و غير مباشرة و ما يرتبط بذلك من تنمية اقتصادية و اجتماعية وكذا تحسين ميزان المدفوعات لكثير من الدول العربية، و هذا في حد ذاته شكل مهم من أشكال التكامل العربي الاقتصادي.

2 - تعد السياحة العربية البينية من أهم المصادر الحيوية للتوظيف\*، لكونها نشاطا خدميا يحتاج إلى أيد عاملة كبيرة من مختلف المهارات و الخبرات و التخصصات أكثر من أي قطاع اقتصادي آخر، فالدول العربية في حاجة ماسة إلى ما توفره السياحة العربية البينية من فرص العمل لاستيعاب العدد الكبير من الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا و المقدّر بنحو 2.5 مليون فرد\*\*.

3 - إن السياحة العربية البينية تقلل من مخاطر تقلبات السياحة الدولية الأجنبية وخصوصا تلك التي تتعلق بقرارات سياسية تستهدف الضغط الاقتصادي على الدول السياحية العربية، فضلا عن كون السياحة الأجنبية سياحة غير مرنة فيما يتعلق بموسميّتها مما يجعل العائد منها موسميا أيضا، في حين أن السياحة العربية البينية يمكنها أن تصبح أكثر مرونة و مستمرة طوال السنة وهذا بقليل من التنسيق والتعاون العربي المشترك.

4 - إن السياحة العربية البينية تشجع على قيام الاستثمارات العربية المشتركة خصوصا في المشروعات الكبرى، مما يقلل من مخاطر الاستثمارات الأجنبية المماثل التي أصبحت تسيطر إلى حد كبير على النشاط السياحي في الدول العربية و جذب جزء مهم من الأموال العربية المهاجرة .

### 5 - تحويلات العاملين العرب البينية :

تشكل تحويلات العاملين البينية إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول العربية، حيث تجاوزت قيمة تدفقات كل من المساعدات الإنمائية العربية الميسرة والعمليات التمويلية للمؤسسات المالية العربية الواردة إلى الدول العربية، مما يشير إلى أن العمالة العربية تساهم بشكل ملموس في التنمية الاقتصادية في الدول العربية المستقبلية لتحويلات العاملين من خلال توفير التمويل الاستهلاكي العائلي والاستثمار الخاص وتحسين مستوى الدخل وخلق فرص العمل، وتشكل العمالة العربية نسبة هامة من القوى العاملة في الدول العربية المرسلّة للتحويلات وهي

قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته  
د.عبد المالك بضياف

بوجه خاص دول الخليج وليبيا، أما العمالة العربية الوافدة فهي في الغالب من مصر، اليمن، فلسطين والأردن<sup>أ</sup>. ويتم جزء من تحويلات العاملين العرب من خلال القنوات المصرفية غير أن الجزء الآخر من التحويلات يتم عن طريق العاملين وأقربائهم من خلال نقلها في صورة مبالغ نقدية أو في شكل سلع استهلاكية\*.

بلغ حجم تحويلات العاملين العرب البينية سنة 2007 حوالي 13 مليار دولار مقارنة بنحو 6 مليار دولار سنة 2001 و 9 مليار دولار سنة 2004\*، وتمثل تحويلات العاملين أهم مصدر خارجي للعملات الصعبة لمجموعة كبيرة من الدول العربية، فنجد مثلا أن تحويل الأردنيين العاملين في الدول العربية تشكل نحو 42% من احتياطي العملات الصعبة وتشكل تحويلات السودانيين نحو 82% من احتياطي السودان من العملات الصعبة<sup>أ</sup>. كما تساهم التحويلات البينية العربية من إجمالي التحويلات بصورة متباينة فيما بين الدول العربية فنجد مثلا أن الأردن و سوريا و مصر و لبنان تعتمد على التحويلات البينية بنسب تتراوح من 43% إلى 85% أما الجزائر و تونس و المغرب تعتمد على تحويلات العاملين في الاتحاد الأوربي بنسب تتراوح من 85% إلى 88% من إجمالي التحويلات<sup>أ</sup>، - أنظر الجدول رقم (07) - .  
الجدول (07) : مصفوفة تحويلات العاملين حسب المصدر و اتجاه التحويل سنة 2005  
( لدول عربية مختارة )

النسبة من إجمالي تحويلات العاملين إلى الدول العربية (%)							المصدر
الأردن	تونس	الجزائر	سوريا	لبنان	مصر	المغرب	
85	10	7	65	43	45	8	من الدول العربية
5	85	88	5	10	11	85	من الإتحاد الأوربي
7	1	1	10	27	32	4	من أمريكا الشمالية
3	4	4	20	20	12	3	من دول أخرى
100	100	100	100	100	100	100	اجمالي التحويلات

**المصدر:** فريد راغب النجار، العمالة الأجنبية في الوطن العربي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص:46 .

## 6 – المساعدات الرسمية العربية البينية للتنمية :

تعتبر المساعدات الإنمائية العربية البينية أحد أهم جوانب التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وتبرز هذه الأهمية في كونها أكثر يسرا وأقل تكلفة من مصادر التمويل الإنمائية الأخرى، إذ تتميز هذه المساعدات سواء في شكلها الثنائي أو متعدد الأطراف بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح السداد الأمر الذي يتيح للدول المستفيدة إمكانية كبيرة لاستغلالها وإدارتها بمرونة كافية بما يستجيب لأولوياتها وقدراتها.

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية \* سنة 2006 حوالي 3.5 مليار دولار موجهة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي، كان نصيب الدول العربية منها نحو 65.2% حيث كان التوزيع القطاعي لهذه المساعدات كالتالي :

32.2% لقطاع النقل و الاتصالات، 31.7% لقطاع الخدمات الذي يشمل الصحة و التعليم و الإسكان و دعم موازين المدفوعات، 20.9% لقطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء و النفط و الغاز، 7.5% لقطاع المياه و الصرف الصحي، 4.7% لقطاع الصناعة و التعدين، 3% لقطاع الزراعة و التغذية و الثروة الحيوانية . كما بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية بنهاية 2006 حوالي 79.9 مليار دولار بلغ نصيب الدول العربية منه حوالي 49.1 مليار دولار أي ما نسبته 61.5% من المجموع الإجمالي للتنمية <sup>IN</sup>.

أما فيما يتعلق باتجاهات المساعدات الرسمية العربية البينية نجد أن المساعدات العربية للعراق سنة 2006 قد شكلت حوالي 52.93% من إجمالي المساعدات الرسمية العربية البينية للتنمية، 12.58% للسودان، 8.85% لفلسطين، 6.39% للمغرب، 5.33% لمصر، 4.32% للبنان، 3.54% للأردن، 2.64% لتونس، أنظر الجدول التالي:

قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته  
د.عبد المالك بضياف

الجدول (08) : المساعدات الرسمية العربية البينية للتنمية للفترة 2004 – 2006

(مليون دولار)

السنوات			الدول
2006	2005	2004	
348	401	361	الأردن
259	219	197	تونس
125	223	189	الجزائر
22	15	7	ليبيا
16	47	64	سوريا
1235	1099	595	السودان
5197	13231	2790	العراق
869	669	669	فلسطين
424	146	159	لبنان
524	597	873	مصر
627	417	424	المغرب
171	202	152	اليمن
9818	17266	6479	إجمالي الدول العربية

المصدر : الاسكوا 2008، ص ص : 31، 32 .

على صعيد الدول المانحة، تساهم دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 94.5% من إجمالي المساعدات العربية البينية للتنمية موزعة على النحو التالي <sup>10</sup>: 65.8% للسعودية، 10% للإمارات، 15.7% للكويت، 2.6% لقطر، وتساهم الدول العربية الأخرى بنحو 5.5% من

إجمالي المساعدات العربية البينية للتنمية حيث تساهم الجزائر ب: 0.9% و ليبيا ب: 2.1%، -  
أنظر الجدول (09) -

الجدول (09): مساهمة الدول العربية المانحة في المساعدات العربية البينية للتنمية سنة  
2005

( مليون دولار )

الدول المانحة	المساعدات الإنمائية الممنوحة	حصة الدول العربية ( 65,2 % )
الإمارات	189	123.23
السعودية	1101	717.85
الكويت	492	320.78
قطر	121	78.9
إجمالي الدول العربية	2300	1499.6

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص:235.

### حساب مؤشر التكامل الاقتصادي الإقليمي:

عند تحليل الجدول ( 10 ) - الذي يوضح كيفية حساب المؤشر وترتيب بعض الدول العربية المختارة في هذا المؤشر سنة 2005 \*\* - يتضح أن المراتب الأولى فيه تحتلها دول صغيرة ذات اقتصاد متنوع وغير مصدرة رئيسية للنفط، لكنها مصدرة رئيسية للعمالة مثل الأردن ولبنان بالإضافة إلى اليمن الدولة الأقل نمواً، ويرجع ذلك إلى أن الأردن يحتل مرتبة جيدة في كل من التجارة وتحويلات العاملين والمساعدات الرسمية للتنمية أما لبنان فإنه يحتل أفضل مرتبة في متغير تحويلات العاملين. ويعود سبب الانفتاح الإقليمي العالي في هذه الدول إلى ارتفاع تدفقاتها إلى أغلب الدول العربية وكذلك إلى صغر حجم هذه الاقتصاديات مما ينعكس في صغر الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها فيزيد بياناتها ارتفاعاً.

والجدير بالذكر أن التشابه النسبي للمنتجات والموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي التي تساعد في التجارة الخارجية الإجمالية لكل من السعودية، الجزائر والإمارات، ولكن لا تساعد

## قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته د. عبد المالك بضياف

في زيادة التجارة العربية البينية لأنها موجهة في الغالب إلى دول خارج المنطقة وهو ما يفسر الترتيب المتأخر لهذه الدول في مجال الانفتاح الإقليمي، بالإضافة إلى انخفاض تحويلات العاملين فيما بين الدول العربية وانعدامها في بعض الدول المغاربية نتيجة النزعة الكبيرة للمهاجرين في تلك الدول للبحث عن وظائف في الإتحاد الأوروبي.

### خاتمة

تتميز الاقتصاديات العربية كالاقتصاديات أطراف في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة تفاعل متغيرين أساسيين: تخلف نظم الإنتاج المحلية وتطور نظام السيطرة العالمي، فهي لم تسطع تجاوز حالة تخلفها الداخلي ولا تجاوز نظام السيطرة العالمي... كما أن الاتفاقيات التفضيلية الثنائية بينها وبين الدول المتقدمة تضمن تكريسا لنموذج المركز والمحيط، أي أن تتركز الأنشطة الاقتصادية في المركز -الدول المتقدمة- ويحرم المحيط -الدول النامية- منها، كما أن تعميق درجة التكامل في هذ الإطار يعتبر أمر مكلف نتيجة لكبر الاختلافات بين الدول الأعضاء (الدخل، الحجم، هيكل الإنتاج...)، كما تعاني الدول العربية من عدد من المشكلات الاقتصادية، أهمها: هيمنة قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) سواء من جهة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو مساهمته في إجمالي الصادرات السلعية العربية الأمر الذي يجعل من تطور أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية عاملا حاكما في تحديد حالة واتجاه الاقتصاديات العربية، وتواضع مستوى بيئة الأعمال العربية انعكاسا لضعف الأداء المؤسسي والحكومة وجاذبية الاستثمار والقيام بالأعمال فعلى الرغم من الحوافز التي تقدمها الدول العربية والسياسات المشجعة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلا أن مستوى هذه الاستثمارات يبقى محدودا وفي مرحلة تطور، كذلك إلى تواضع أداء الدول العربية في مجالات رأس المال البشري والطاقة الابتكارية وتوطين التقنية والبنية التحتية التكنولوجية، بالإضافة إلى أن الاقتصاديات العربية لا تسير مجريات هيكل التجارة العالمية ولا تواكب تطورات الطلب العالمي كما أن هيكل صادرات الدول العربية مركزة نسبيا في عدد قليل من السلع وعدم قدرتها على الرفع أو حتى المحافظة على حصصها في الأسواق العالمية.

إن عدم القدرة على تنمية الهياكل الإنتاجية في الدول العربية من خلال وضع استراتيجيات إقليمية لزيادة الطاقات الإنتاجية وتقويتها وتنوعها من جهة، وعدم وجود التنسيق المؤدي إلى التخصص الذي يولد ترابطا إنتاجيا وتبادليا بين الدول الأعضاء في الاتفاقيات الموقعة في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك من جهة ثانية، وأخيرا عدم وجود الإرادة السياسية القادرة على تجاوز الصعوبات والعقبات التي تواجه العملية التكاملية، كلها كان لها آثار هامة على محدودية النتائج خلال جميع مراحل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، كما تتطلب عملية تصحيح ورسم سياسة واقعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك مجموعة من الاستراتيجيات أهمها: دراسة وتقييم التوجهات العامة لخطط التنمية المطبقة حاليا في الدول العربية من حيث مدى توافقها أو تعارضها مع أهداف التنمية العربية المتكاملة، العمل على تنسيق خطط التنمية القطرية وأن لا ينظر إلى التنمية القطرية بمعزل عن حركة العمل الاقتصادي العربي المشترك بل كتطبيقات عملية مكملة ومعززة له، التركيز على أهمية التجمعات الجهوية والإقليمية العربية بحيث يكون العمل المشترك داخل كل تجمع في إطار إستراتيجية واحدة للتنمية ثم خلق مستويات متدرجة للانسجام فيما بين التجمعات الإقليمية العربية من خلال تطبيق نموذج المتوالية التكاملية، إعطاء دور واضح المعالم للقطاع الخاص في المشاركة الفعالة في التنمية التكاملية المدعومة بالمشاريع العربية المشتركة التي يمكن أن تحقق أكبر قدر ممكن من المنافع الملموسة المرتبطة ببناء وتطوير القدرة التنافسية الاقتصادية العربية.

قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته  
د. عبد المالك بضياف

الجدول رقم (10): ترتيب بعض الدول العربية المختارة حسب مؤشر التكامل الاقتصادي الإقليمي المقترح سنة 200

مؤشر التكامل الاقتصادي الإقليمي (4)	المساعدات العربية الرسمية IAA البينية للتنمية			إيرادات السياحة العربية IARV البينية			تحويلات العاملين العرب IAR البينية			الاستثمار العربي البيني IAI			التجارة العربية البينية IAT			الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار	الدول
	(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)		
20.38	0.5	0.16	3.12	1.17	0.17	6.92	2.42	0.15	15.95	0.29	0.12	2.4	16.7	0.40	41.74	12711	الأردن
12.83	0.13	0.16	0.80	1.60	0.17	9.44	3.94	0.15	26.38	1.23	0.12	10.3	6.06	0.40	15.16	22050	لبنان
8.03	0.19	0.16	1.17	0.09	0.17	0.57	1.35	0.15	8.84	0.14	0.12	1.2	6.26	0.40	15.65	17242	اليمن
4.02	0.18	0.16	1.11	0.24	0.17	1.45	0.52	0.15	3.49	0.05	0.12	0.405	3.03	0.40	7.59	89528	مصر
4.81	0.0001	0.16	0.001	0.07	0.17	0.41	0.60	0.15	4.02	0.2	0.12	1.63	3.94	0.40	9.87	133583	الإمارات
3.87	0.0004	0.16	0.003	0.02	0.17	1.22	0.81	0.15	5.41	0.2	0.12	1.9	2.66	0.40	6.67	308653	السعودية
3.98	0.12	0.16	0.76	0.45	0.17	2.65	0.64	0.15	4.31	0.06	0.12	0.53	2.71	0.40	6.78	28955	تونس
1.25	0.03	0.16	0.22	0.003	0.17	0.02	0.43	0.15	2.89	0,03	0.12	0.25	0.76	0.40	1.90	102217	الجزائر

مجلة كلية العلوم الإسلامية  
العدد (1/15)

1435هـ - 2014 م

المجلد الثامن

5.74	0.60	0.16	3.79	0.5	0.17	2.93	0.85	0.15	5.57	0.14	0.12	1.2	3.65	0.40	9.13	1084200	مجموع*
------	------	------	------	-----	------	------	------	------	------	------	------	-----	------	------	------	---------	--------



- 1- النسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
  - 2- قيمة المتغير بالنسبة لمجموع الدول العربية/مجموع قيم المتغيرات بالنسبة لمجموع الدول العربية.
  - 3- الوزن النسبي في المؤشر = (قيمة المتغير بالنسبة لمجموع الدول العربية/مجموع قيم المتغيرات بالنسبة لمجموع الدول العربية) × نسبة المتغير من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
  - 4- مؤشر التكامل الاقتصادي الإقليمي للدولة = مجموع الأوزان النسبية للمتغيرات في المؤشر.
- \*: مجموع الدول العربية. **المصدر:** من إعداد الباحث استنادا إلى إحصائيات : الإسكوا، 2007. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2007. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008.

## هوامش البحث

- \* - تم الاعتماد على الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عوض عدد السياح كنسبة من عدد السياح كنسبة من عدد السكان لأنه من المهم معرفة الأثر الإيجابي لهذه السياحة في الدخل الوطني للدولة.
- \* - يفترض نظريا أن قيمة الواردات العربية البيئية هي قيمة الصادرات البيئية العربية زائد تكاليف الشحن والتأمين ، لكن من الناحية العملية هناك اختلاف في قيمة كل منهما وهذا راجع إلى عمليات إعادة التصدير وعدم إدراج الواردات الوسيطة... أما التجارة البيئية فقد تم التعارف عليها في الأدبيات الاقتصادية على أنها: (الصادرات البيئية + الواردات البيئية)/2.
- آ- راجع كل من:
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2005، ص: 07.
- راجع في هذا الخصوص:
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2009، ص ص: 142 - 143.

قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته  
د. عبد المالك بضياف

- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، "اقتصاديات الوطن العربي"، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص: 219-225.
- Morws noland, Howard pack, "The arab economies in a changing world", peteroon institute for international economies, Washington, dc april 2007.
- Ñ - سام مصطفى خالد، "النقل متعدد الوسائط في الوطن العربي وأثره في التجارة العربية البينية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005، ص ص: 83-85.
- Ô - "الاستثمارات العربية البينية"، مطبوعة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 88، ديسمبر 2009، ص: 03.
- \* - بلغ حجم المشروعات العقارية في إمارة دبي نحو نصف تريليون دولار، وبلغ معدل النمو السنوي في القطاع العقاري في هذه الإمارة نحو 100%.
- Ó - للمزيد راجع كل من:
- محمود عبد الفضيل، "بنية واتجاهات الاستثمارات العربية البينية"، في الموقع:
- فارس فضيل، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص: 243.
- Ô - فاروق تشام، "الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد"، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، 5-8 ديسمبر 2004، ص ص: 46-47.
- \* - تقل هذه النسبة عن حصة إسبانيا التي تصل إلى 6.9% من إجمالي السياحة العالمية.
- Õ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ( 2008 )، أبو ظبي، ص ص: 213، 214.
- \*\* - السياحة البينية هي: نسبة عدد السياح الذين ينتمون إلى إقليم معين إلى إجمالي السياح الوافدين.

8- World tourism organization, tourism trends, Midel East, 2006 Edition, and tourism highlights, 2006, 2007 and 2008 Edition, www.unwto.org.

× "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية"، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "escwa"، الأمم المتحدة 2008، ص: 26.  
آآ - للمزيد حول هذا الموضوع راجع: فوزي عطوي، "السياحة والتشريعات السياحية والفندقية في لبنان والبلاد العربية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص ص: 28-31.

\* - يلعب النشاط السياحي دورا هاما في خلق فرص التوظيف سواء بشكل مباشر (النقل، الإرشاد، الحماية) أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في خلق فرص عمل بالقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها (البنية التحتية، الزراعة، تجارة المواد الغذائية، الرعاية الصحية).  
\*\* - طبقا لدراسات مكتب العمل الدولي، فإن معدل خلق وظائف مباشرة يتراوح بين 0.5 إلى فرصة عمل واحدة لكل سائح، ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة إلى أكبر من 1.5 فرصة، تساهم السياحة بنسبة 8.3% من حجم العمال العالمي.  
آآ - راجع بهذا الخصوص:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تحويلات العاملين العرب بالخارج، آثارها ووسائل الاستفادة منها"، بحوث ومناقشات اجتماع الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7 أبريل 1987، ص ص: 303، 401، 482.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سبق ذكره، ص ص: 173، 174.  
\* - الجدير بالذكر أن المنطقة العربية تتميز بخاصية مهمة تتمثل بأنها تشمل دولا مستقبلية لتحويلات العاملين ودول مرسلو للتحويلات، كما أن بعضها الآخر يقوم باستقبال وإرسال تحويلات العاملين في الوقت نفسه.  
\*\* - تحتوي هذه البيانات على التحويلات التي تمت بالطريقة الرسمية الأمر الذي يشير إلى أن حجم التحويلات الحقيقي يزيد بكثير عن الحجم الوارد في الإحصاءات الرسمية.

Ā - الاسكوا، 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

ĀÑ - راجع:

- فريد راغب النجار، "العمالة الأجنبية في الوطن العربي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010، ص: 46-47.

- جميل طاهر، "دور النفط والغاز في التنمية العربية"، الملتقى العشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 22-26 مارس 2009، ص: 11.

\* - هذه المؤسسات هي: البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، صندوق النقد العربي.  
İÖ - أنظر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، مرجع سبق ذكره، ص: 224.

- مجلس التخطيط القطري، "المساعدات الإنمائية المقدرة من دولة قطر"، قطر، ديسمبر 2004، ص: 35.

İÓ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، ص: 235.

\*\* - تم اختيار سنة 2005 نظرا لتوفر الإحصاءات المتعلقة بالمتغيرات المستخدمة بالنسبة لجميع الدول العربية المختارة .

## قائمة المراجع:

1\_ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، "اقتصاديات الوطن العربي"، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2010

2\_ فوزي عطوي، "السياحة والتشريعات السياحية والفندقية في لبنان والبلاد العربية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004

- 3\_ فريد راغب النجار، "العمالة الأجنبية في الوطن العربي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2010
- 4- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2005، 2006، 2007، 2009
- 5\_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004
- 6\_ الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية"، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا "escwa"، الأمم المتحدة 2008
- 7\_ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تحويلات العاملين العرب بالخارج، آثارها ووسائل الاستفادة منها"، بحوث ومناقشات اجتماع الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 5-7 أبريل 1987،
- 8\_ سام مصطفى خالد، "النقل متعدد الوسائط في الوطن العربي وأثره في التجارة العربية البينية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005
- 9\_ فضيل، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004،
- 10\_ مجلس التخطيط القطري، "المساعدات الإنمائية المقدره من دولة قطر"، قطر، ديسمبر 2004
- 11\_ مطبوعة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 88، ديسمبر 2009.
- 12\_ مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، 5-8 ديسمبر 2004،
- 13\_ جميل طاهر، "دور النفط والغاز في التنمية العربية"، الملتقى العشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، الكويت، 22-26 مارس 2009،

قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته  
د. عبد المالك بضياف

---

---

14- Morws noland, Howard pack, "The arab economies in a changing world", peteroon institute for international economies, Washington, dc april 2007.

15\_ World tourism organization, tourism trends, Midel East, 2006 Edition, and tourism highlights, 2006, 2007 and 2008 Edition, [www.unwto.org](http://www.unwto.org).